

دراسة العلاقة بين نمو سعر الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي السوري خلال الأعوام
(٢٠٠٠-٢٠٢٠) باستخدام النمذجة القياسية بطريقة (ARDL).
(مع الأخذ بالاعتبار لنسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ودرجة
الانفتاح التجاري).

الدكتور شكيب بشماني*

دانيا طويل**

تاريخ الإيداع ٢٠٢٤ /٢/٢٢ - تاريخ النشر ٢٠٢٤ /٥/٧

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين كل من المتغيرات (النمو السنوي لسعر الصرف ، درجة الانفتاح التجاري ، نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين النمو الاقتصادي الحقيقي (المعدل وفقاً لتأثيرات التضخم) في سورية وذلك في المدى القصير والمدى الطويل ، باستخدام سلسلة زمنية تخص بيانات سنوية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). أظهرت الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وهذا يعني أن الاختلالات التي يمكن أن تظهر في المدى القصير يمكن تصحيحها وعودتها إلى التوازن في المدى الطويل، ووجود علاقة معنوية عكسية طويلة الأجل بين كل من المتغيرات (نمو سعر الصرف ، درجة الانفتاح التجاري) كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي الحقيقي كمتغير تابع.

كما أظهرت الدراسة في الأجل القصير وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من متغير نمو سعر الصرف كمتغير مستقل و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي كمتغير تابع.
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، النمو الاقتصادي الحقيقي، نموذج ARDL.

* أستاذ قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) -قسم الإحصاء والبرمجة- اختصاص السكان والتنمية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

**An Econometrics Study For The Relationship Between
Growth Of Exchange Rate And Real Syrian Economic
growth During The Period (2000-2020) By Using Standard
Modeling By (ARDL) Method.
(With Taking Into Account The Rate of Domestic
Investment to GDP and the level of Trade Openness).**

Dr.Shakeeb bishmani*
Dania Taweel**

(Received 22/2/2024.Accepted 7/5/2024)

□**ABSTRACT** □

This study examines the relationship between variables (The growth of Real exchange rate, the rate of Domestic Investment to GDP and level of trade openness) and between Real GDP growth activity in Syria during the period from 2000 to 2020 by using Autoregressive distributed lag models (ARDL).

This study showed that there is a long-term equilibrium relationship between studied variables, which means that divergence that can emerge in the short term can be corrected and returned to equilibrium in the long term . And the existing of a negative significant long –term relationship between real GDP growth and the two variables of (the growth of exchange rate of the dollar against the Syrian pound and the level of Trade Openness).

Also, The results showed that (in short- term) there is a negative significant relationship between the growth of exchange rate and real GDP growth.

Key words : Exchange Rate, Real GDP growth , ARDL model.

*-Professor-Department of Statistics & Programing – factually of Economics- Tishreen Univesity- Lattakia- Syria

**Postgraduate student –Department of Statistics & Programing – factually of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

مقدمة:

حظيت العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي باهتمام كبير على مستوى العديد من الدراسات التجريبية، حيث أن لسعر الصرف أثراً مباشراً في الواقع الاقتصادي كأحد الأدوات الهامة لتحقيق أهداف السياسة النقدية والمالية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار خاصةً في ظل تسارع معدلات التضخم في العالم.

ويعد الاقتصاد في سورية واحداً من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والصناعات التحويلية و العائدات النفطية، وقد شهد خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) تحسناً في الأداء الاقتصادي ، وحقق معدلات نمو موجبة و متتالية للنتائج المحلي الإجمالي كمثل للنمو الاقتصادي، بالمقابل حقق ثباتاً نسبياً في سعر الصرف الحقيقي فبلغ متوسطه (٤٧.٨ ل.س) مع وجود بعض التقلبات المرتبطة بالسياسة التي يعتمدها مصرف سورية المركزي، ومنذ بداية الحرب على سورية عام ٢٠١١ ولغاية الآن، تم اعتماد سياسة لأسعار صرف متعددة ومرنة تبعاً للتحديات المحيطة بالاقتصاد السوري وهي [الظروف الأمنية الصعبة وزيادة حدة المضاربة و زيادة الطلب على الدولار و الموجات التضخمية خاصة عام ٢٠١٣ بسبب ارتفاع أسعار حوامل الطاقة و تدهور الليرة السورية (SCPR,2013) ، و من ثم العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية (قانون قيصر) التي استهدفت العديد من الصناعات المتعلقة بإنتاج الطاقة و البنية التحتية و الأفراد و الشركات، و أخيراً انتشار فيروس كوفيد(١٩)]، فبلغ متوسط سعر الصرف الدولار ٩٧٥ ليرة سورية عام ٢٠٢٠ .

مشكلة البحث:

إن التقلبات في سعر الصرف تؤثر سلباً في حالة الارتفاع و إيجاباً في حالة الانخفاض على معدل النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية، وقد شهدت أسعار الصرف في سورية ارتفاعات متتالية اعتباراً من عام ٢٠١١ وحتى نهاية فترة الدراسة ترافق ذلك مع تغيرات في نسب الاستثمار و الانفتاح التجاري ، ومما لا شك فيه أن هناك آثاراً يجب البحث عنها لهذا الارتفاع الكبير لسعر الصرف ومن هنا تصاغ مشكلة البحث بالسؤال البحثي الآتي: كيف يؤثر نمو أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الحقيقي (المعدل وفقاً لتأثيرات التضخم) في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) في ضوء درجة الانفتاح التجاري و نسب الاستثمار.؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في جانبين، جانب نظري يتعلق بتقديم لمحة نظرية عن مفهوم سعر الصرف و النظريات الاقتصادية المفسرة له، و تحليل التغيرات في أسعار الصرف في سورية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) ومن ثم تقديم نموذج خاص لتقدير النمو الاقتصادي الحقيقي (المعدل وفقاً لتأثيرات التضخم) يتضح فيه العلاقة بين نمو سعر الصرف السنوي و معدل النمو الاقتصادي مع الاخذ بالاعتبار لدرجة الانفتاح التجاري و الاستثمارات المحلية في سورية خلال الأعوام (٢٠٢٠-٢٠٠٠) التي تضمنت سياسات متنوعة لسعر الصرف وتغيرات كثيرة فيه، أما الجانب العملي: فتستمد الدراسة أهميتها من القدرة على معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (معدل النمو في سعر الصرف و درجة الانفتاح التجاري و نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين المتغير التابع(معدل النمو الاقتصادي الحقيقي) وتقديم توصيات دقيقة توضع أمام صانعي القرار.

و أما أهداف الدراسة فتتمثل في الآتي:

- بناء نموذج قياسي يقدر العلاقة بين كلٍ من المتغيرات (نمو سعر الصرف و درجة الانفتاح التجاري و نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كمتغير تابع.
- تقديم مقترحات من شأنها رفع فعالية سياسة سعر الصرف للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي.

متغيرات البحث و الفترة الزمنية:

بالاستناد إلى النظريات الاقتصادية المفسرة لأسعار الصرف و بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة فقد تم الاعتماد على المتغيرات الآتية لتوضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي وهي:

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي $RGDP_{GR}$ وهو النمو في الناتج المحلي الإجمالي المعدل وفقاً لتأثيرات التضخم (مأخوذاً من موقع مصرف سورية المركزي).
- معدل نمو سعر الصرف الحقيقي للدولار الأميركي مقابل الليرة السورية. $REXR_{GR}$ (مأخوذ من النشرات الربعية لدى موقع مصرف سورية المركزي).
- درجة الانفتاح التجاري OPN و تحسب (قيمة الصادرات + قيمة الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي).
- نسبة الاستثمارات المحلية للناتج المحلي الإجمالي IN (بالاعتماد على المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة)

تم تحديد فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ باستعمال بيانات سنوية لكل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و سعر الصرف و الاستثمارات المحلية و درجة الانفتاح التجاري.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة لاستعراض تطورات كل من سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، ومن ثم الاعتماد على الأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات البحثية و تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الأساسية الآتية:

- ١- لا توجد علاقة معنوية بين نمو سعر الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي في ضوء درجة الانفتاح التجاري ونسب الاستثمار المحلي.

حدود البحث: الجمهورية العربية السورية ، الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠.

الدراسات السابقة:

دراسة (الهام ابراهيم هبية، ٢٠١٧) بعنوان تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في مصر (١٩٩٣-٢٠١٣).

هدف البحث إلى دراسة العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين متغيرات سعر الصرف ، الاستثمار المحلي، معدل التضخم ، درجة الانفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : انعدام وجود علاقة طويلة الأجل أو

قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي و سعر الصرف ، بينما توجد علاقة معنوية عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير و علاقة معنوية طردية بين الاستثمارات المحلية والناتج المحلي الإجمالي.
دراسة (ياسين عثمان عبد الله، ٢٠٢٣) بعنوان : آثار صدمات سعر الصرف الأجنبي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

The effect of foreign exchange rate shocks on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2021).

هدف البحث إلى قياس وتحليل أثر صدمات أسعار الصرف الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وهي (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الإيرادات العامة، التضخم) واستخدام اختبار جوهانسن للوصول إلى علاقة التكامل المشترك وسببية غرانجر للوصول إلى العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة . أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أي ارتفاع في أسعار الصرف الأجنبية في العراق يؤثر في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٣.٢% و ارتفاع التضخم بنسبة ١.٨% وازدياد النفقات العامة بنسبة ١.٨%.

- دراسة (Tarawalie، ٢٠١٠) بعنوان :

Real Exchange rate and economic growth ,Evidence from Sierra lone in south African(1990-2006).

سعر الصرف الحقيقي و النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)
هدف البحث لدراسة أثر سعر الصرف الحقيقي في النمو الاقتصادي لسيراليون باستخدام نموذج انحدار للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي الفعال له أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي .

-دراسة (Khalid Usman ، ٢٠٢٣) بعنوان:

The nexus between remittance, trade openness, exchange rate and economic growth of seven countries' economies. Frequency domain analysis.

العلاقة بين التحويلات ، الانفتاح التجاري وسعر الصرف والاقتصاد، نمو اقتصادات سبع دول. تحليل مجال التردد

هدفت الدراسة للبحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي (GDP) من جهة، والانفتاح التجاري، والتحويلات المالية، سعر الصرف والإنتاج الزراعي في مجموعة الدول السبع (روسيا وإندونيسيا والمكسيك والصين والهند والبرازيل وتركيا) من جهة أخرى. تم استخدام منهجية السببية في ميدان الترددات لدراسة العلاقة السببية ، توصلت الدراسة لوجود علاقة سببية باتجاهين بين كل من النمو الاقتصادي و الإنتاج الزراعي و وجود علاقة سببية بين كل من النمو الاقتصادي و كل من درجة الانفتاح التجاري و سعر الصرف مع اختلافات متنوعة في التردد.

Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in Turkish economy دراسة (Özcan Karahan، ٢٠٢٠) بعنوان:

تقلبات سعر الصرف في النمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي.
سعت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تقلبات الصرف و النمو الاقتصادي في تركيا بين الأعوام (٢٠٠٢-٢٠١٩) واستخدمت اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن و اختبرت العلاقة السببية بواسطة سببية جرانجر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة سببية وعكسية بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي ووجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي التركي و سعر الصرف.

تعقيب على الدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية:

استقادت الدراسة الحالية من كل من الدراسات السابقة في التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط تغيرات سعر الصرف بالنمو الاقتصادي نظرياً و عملياً (في كلٍ من البلدان المدروسة). لكنها أضافت، بعد إجرائها تحليلاً اقتصادياً للمتغيرات المدروسة التي استقتها من دراسة (الهام ابراهيم هيبه وياسين عثمان عبد الله وKhalid Usman)، نموذجاً قياسياً يخص علاقة تغيرات سعر الصرف و درجة الانفتاح التجاري و الاستثمارات المحلية في سورية بالنمو الاقتصادي الحقيقي (المعدل وفقاً لتأثيرات التضخم). أما فيما يتعلق بالنموذج القياسي المستخدم، فقد استخدمت الدراسة الحالية نموذج ARDL الأكثر قدرة على قياس و تفسير العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات كما في دراسة (الهام هيبه و Tarawalie) خلافاً للدراسات السابقة الأخرى التي استخدمت نموذج جوهانسن لاختبار العلاقات طويلة الأجل واختبار العلاقة السببية لغرانجر.

النتائج والمناقشة.

- الجانب النظري:

١- مفهوم سعر الصرف و النظريات الاقتصادية المفسرة له:

توجد لكل دولة عملة تستخدمها في تعاملاتها النقدية الداخلية والخارجية مما يجعل تحويل هذه العملة أمراً محتوماً في التعاملات التجارية الخارجية، وهذا التحويل يتم وفقاً لسعر هذه العملة مقابل العملة الأخرى ويعرف على أنه سعر صرف العملة (زينب حسين و عوض الله، ٢٠٠٨)، و يمثل التعامل وفقاً لسعر الصرف الفرق الجوهرى بين التعاملات المحلية والدولية التي تتم وفق نظام نقدي و مالي مر بعدة مراحل من التطور للوصول للوضع الحالي، فقد تم بداية الاعتماد على الذهب في تقييم العملات خلال الفترة الزمنية (١٨٧٠-١٩١٨) ومن ثم خلال الفترة الزمنية (١٩١٨-١٩٢٢) تم التعامل دولياً بالتعويم الحر لأسعار الصرف نسبة لظهور التضخم الجامح ، تم الرجوع إلى قاعدة الذهب خلال الفترة (١٩٢١-١٩٤٤) حتى تم التوصل إلى اتفاقية برينتون وودرز و استبدل الذهب بالدولار الأمريكي عند سعر ثابت وتم ربط الدولار بالذهب ، و بالتزامن مع العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و توسع التجارة الدولية و ضرورة زيادة السيولة تم التوصل إلى ترتيبات النقد الحالية في إطار نظام مالي و نقدي يتسم بأنه مزيج بين أسعار صرف (كالنظام الأمريكي والنظام الأوروبي) (عبدالله و ضحية، ٢٠٢٢) ، يعد سعر الصرف من المتغيرات شديدة التأثير في معظم المتغيرات في الاقتصاد الكلي و قد وضعت عدة نظريات لتفسير قيمة سعر الصرف وهي:

- نظرية تعادل القوة الشرائية للعالم الاقتصادي Justaf Cassel التي حددت قيمة سعر الصرف على أنه النسبة بين مستوى الأسعار بين كل من الدولتين و تغير سعر الصرف يكون متناسباً مع التغير في النسبة بين مستوى الأسعار في كل من الدولتين بالاعتماد على العلاقة بين العرض و الطلب على النقود إما بالتسعير المباشر أو التسعير غير المباشر (الظاهر الأطرش، ٢٠٠٣) أو باستخدام الأسعار المتقاطعة عندما يكون سعر عملتين مقابل بعضهما غير متوفر و لضرورة التبادل يتم تحديد سعر التبادل بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة.

- نظرية تعادل أسعار الفائدة : قام بصياغة هذه النظرية "جون مينار كينز" سنة ١٧٩٣ ، تربط هذه النظرية تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف الدول ، وترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بدول أخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة لتحقيق الربح ما يؤدي لزيادة الطلب على هذه العملة وارتفاع سعر صرفها.

- نظرية ميزان المدفوعات: وفقاً لهذه النظرية يتحدد سعر الصرف حسب أرصدة ميزان المدفوعات فإذا كان عجزاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف ، بينما الفائض في هذا الميزان يرفع من قيمة العملة المحلية في سوق الصرف.

- نظرية كمية النقود: تعتمد هذه النظرية في تفسيرها لسعر الصرف على المعروض النقدي و سرعة تداوله ، في حالة ارتفاع المعروض النقدي سترتفع الأسعار و ترتفع تكلفة الصادرات و تقل منافستها ما يؤدي إلى زيادة إقبال المقيمين على شراء السلع من الخارج و زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي تدهور العملة المحلية. وبشكل عام، يعد اختيار سعر الصرف أمراً في غاية الأهمية و يتوقف على الأهداف الاقتصادية و نوع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، ويكون لسعر الصرف نوعان سعر الصرف الأسمى (الرسمي) و هو مقياس لقيمة العملة بقيمة عملة بلد آخر، وسعر صرف حقيقي و يعرف على أنه القوة الشرائية النسبية لعمليتي البلدين (Tang & Zahou، ٢٠١٢).

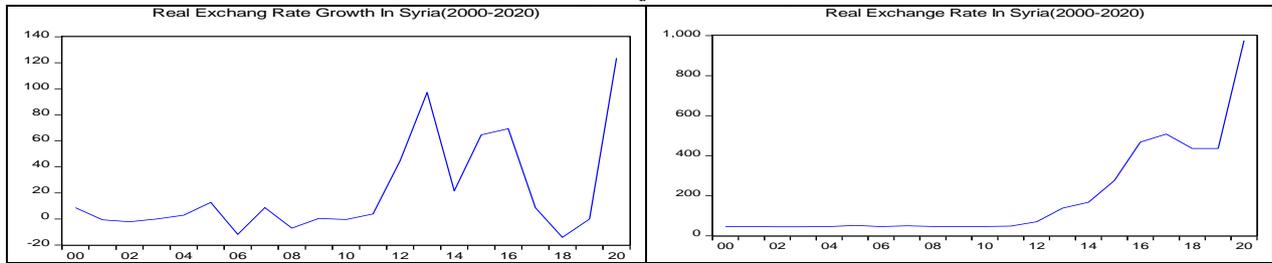
٢-١ تطور نظام الصرف في سورية:

بالعودة لتطور نظام سعر الصرف في سورية ، نجد أن أسلوب تحديد سعر الصرف يختلف بحسب درجة الرغبة للاتجاه نحو تحرير سعر الصرف أو الرقابة عليه ، خلال فترة الدراسة ، نجد أنه وبعد انهيار اتفاقية بريتون وودز في أوائل السبعينيات ولغاية عام ٢٠٠٥ فقد تم ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي فقط ، كما يلاحظ الثبات النسبي في سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من منتصف التسعينات وحتى عام ٢٠٠١ مقابل الدولار الأمريكي، فبلغ متوسط سعر الصرف ٥٠.٧٨ ليرة سورية للدولار، و يعود ذلك للتطور في الأداء الاقتصادي و الاستقرار السياسي و صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذي زاد من عدد المشاريع الاستثمارية (هيفاء غدير ، ٢٠١٠) ، لكن خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) انخفض متوسط سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي فبلغ متوسط سعر صرف الدولار ٥٢.٤ ليرة سورية عن الفترة السابقة، و بلغ سعر الصرف الدولار 2.٠٢ ليرة سورية ل عام ٢٠٠٥، نتيجة لتأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية و زيادة الإقبال على المضاربة و عدم قيام المصارف بتلبية الطلب المتزايد على الدولار بسبب زيادة الانفتاح التجاري و زيادة الاستيراد (إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، ٢٠٠٦) حيث شهدت الليرة السورية اضطراباً كبيراً أدى لتبني نظام سعر صرف يهدف إلى تحقيق إدارة فعالة لسعر الصرف وتحقيق استقرار الأسعار وتقليل التقلبات عن طريق فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي و ربطها بسلة عملات تماثل في أوزانها وحدة حقوق السحب الخاصة SDR بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٢٤) بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٧، وفي خطوة هامة لاعتماد سعر صرف يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري، فقد تم الاعتماد على سعر صرف موحد بناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٧٨٧) بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ بعد أن كان هناك ثلاثة أسعار للصرف (سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية، سعر صرف الدولة والقطاع العام ، سعر الصرف في السوق الموازية) الأمر الذي حسن من سعر صرف الليرة السورية ، فبلغ متوسط سعر صرف الدولار ٤٦.٦ ل.س خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠) و كان له إيجابيات (هيفاء غدير، ٢٠١٠) من خلال تسريع ونيرة التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمة في جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية بسبب توفر المنافسة والشفافية في تقييم الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين و تسهيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف والإنتاج .

لكن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) نتيجة الحرب على سورية و تراجع الوضع الأمني والتدهور الاقتصادي بسبب العقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية المتمثلة بقانون قيصر التي استهدفت العديد من الصناعات

بالتحديد المتعلقة بالبنية التحتية و الصناعة العسكرية و إنتاج الطاقة و الأفراد والشركات و انتشار كوفيد (١٩) فيروس كورونا المستجد ، فقد تكبد الاقتصاد خسائر فادحة و تراجع الناتج المحلي الإجمالي و انخفض سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية أمام الدولار فبلغ سعر صرف الدولار ١٢٥٠ ل.س في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، ما تسبب بارتفاع أسعار حوامل الطاقة و تدهور الليرة السورية و ارتفاع معدلات التضخم حيث حصلت أول صدمة سعرية عام ٢٠١١ (SCPR, 2013) تلتها الصدمة السعرية الأعنف خلال عام ٢٠١٣ حيث بلغ معدل التضخم (٨٢.٣٦%) واستمرت الموجة التضخمية خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و تشير (الإسكوا ، ٢٠١٨) لانحسار الموجة التضخمية في عام ٢٠١٨ مع الاستقرار النسبي لسعر الصرف ، نتيجة للظروف السابقة فقد تركزت سياسة مصرف سورية المركزي في جهودها لإدارة تقلبات سعر الصرف في تطبيق سياسة أسعار الصرف المتعددة و المرنة بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف عند مستوى مقبول و تتحدد وفقاً لطبيعة الظرف المحيط بالاقتصاد السوري و مدى تأثره بالحرب و من خلال التدخل المباشر وغير المباشر و المستدام في سوق القطع الأجنبي لتلبية طلبات القطع للوصول لسعر توازني .

الشكل (١-١) سعر الصرف في سورية و معدل نموه السنوي.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews و ذلك بالاعتماد على النشرات الربعية الموجودة على موقع مصرف سورية المركزي. بناء على ما سبق ، وحسب الظروف الراهنة في سورية فإن اعتماد سياسة أسعار صرف متعددة و مرنة، حسب رأي الباحثة، قد يكون مناسباً كون البيئة المحيطة بالاقتصاد السوري متقلبة أمنياً و اقتصادياً ما يجعل سعر الصرف المرن أداة يمكن من خلالها للدولة التدخل السريع للحد من انخفاض قيمة الليرة و العمل على تحقيق استقرارها بناء ظروف العرض و الطلب على القطع الأجنبي.

٢- مفهوم النمو الاقتصادي و النمو الاقتصادي الحقيقي:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كونه يعبر عن العملية التنموية بأكملها و يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الزيادة في السلع و الخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد (S, 2003, Todaro, M & Smith)، و يدل النمو الاقتصادي الحقيقي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي المعدل وفقاً لتأثيرات التضخم بين العام الحالي و العام السابق (Soubbotina, T, 2004) وتوجد ثلاثة شروط أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وهي :

– أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون مصحوبة بزيادة نصيب الفرد منه، والذي يتطلب أن

تكون

الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي يفوق معدل النمو السكاني.

– يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في

الدخل

الفردية الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم).

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي، أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل

الوطني

الإجمالي مستمرة في الأجل الطويل وليست آنية تزول بزوال مسبباته.

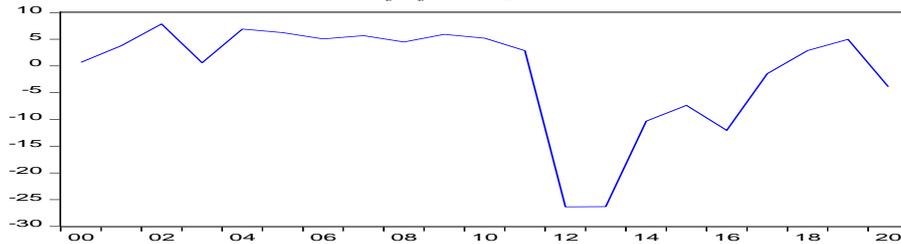
٢-٢ النمو الاقتصادي الحقيقي في سورية :

من خلال مراجعة بيانات النمو الاقتصادي الحقيقي في سورية وتحليلها تبين أن فترة الدراسة تقسم إلى فترتين منفصلتين و سنقوم بتحليل كلٍ منهما على حده وفق الآتي:

الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠): كان الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الاقتصادي بسعر السوق (مقوماً بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة) نحو الزيادة ، فبلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي % ٤.٧٤ يعود ذلك لتأثير نمو القطاع النفطي فبلغ حجم الاستثمار ذروته عام ٢٠٠٧ حسب وزارة النفط والثروة المعدنية حوالي ٢ مليار ليرة سورية ، وتحليل نسب النمو الاقتصادي الحقيقي يلاحظ أنه خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ توجه الناتج المحلي الإجمالي نحو النمو المتسارع فبلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %٣.٧٩ عام ٢٠٠١ و %٧.٨٦ عام ٢٠٠٢ نتيجة لتحسن المناخ الاستثماري و فسخ المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في العديد من المجالات الاقتصادية عن طريق صدور مجموعة من القوانين التي شجعت على الاستثمار الداخلي و الخارجي على الأراضي السورية ، و خلال عام ٢٠٠٣ ، نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والأمنية المحيطة بسورية و أهمها الحرب الأميركية على العراق ، تراجع معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى %٠.٥٩ ، لكن منذ عام ٢٠٠٥ و لغاية عام ٢٠١٠ شهد ارتفاعاً متتالياً و متذبذباً و فبلغت أعلى قيمة لمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي عام ٢٠٠٦ بواقع %٦.٢٣ و بلغت أدنى قيمة عام ٢٠٠٨ بواقع %٤.٤٨ نتيجة لتأثر الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية آنذاك.

الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) : نتيجة للحرب على سورية التي بدأت في شهر آذار عام ٢٠١١، فقد تعرض الاقتصاد في سورية للعديد من الصدمات الاقتصادية و كانت أشدها الصدمة التضخمية عام ٢٠١٣ ، فسجل تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٢٥٢٧٢٠ مليون ليرة سورية عام ٢٠١١ إلى ٢٩٣٧٥٦٠.٥ مليون ليرة سورية عام ٢٠١٣ و تراجعاً بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي من %٢.٨٥ عام ٢٠١١ إلى -٢٦.٣% عام ٢٠١٣ و كنتيجة للانكماش في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، فقد اتجهت الحكومة منذ عام ٢٠١٤ للتمويل بالعجز عن طريق طرح موازنات تضخمية لتمويل إنفاقها الجاري المتزايد مقابل الإيرادات النفطية و غير النفطية المنخفضة المتراجعة مع ازدياد الدعم الحكومي خارج الموازنة الذي فاقم الدين العام و خلف ضغوط تضخمية هائلة، و شهد النمو الاقتصادي تحسناً واضحاً بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ نتيجة لتحسن الظروف الأمنية التي أثرت إيجاباً على عملية الإنتاج ، لكن ما لبث أن عاد للتراجع خلال عام ٢٠٢٠ فبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي -٣.٨٧% كنتيجة واضحة لتضافر مجموعة من الظروف المحيطة المعيقة للنمو الاقتصادي كالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وانتشار فيروس كورونا و القيود الصادمة التي فرضت في المصارف اللبنانية على عمليات السحب و التحويلات اللبنانية و سرقة الثروات النفطية من قبل الاحتلال الأميركي.

الشكل (٢-١) النمو الاقتصادي الحقيقي في سورية (٢٠٠٠-٢٠٢٠).



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews بالاعتماد على البيانات المنشورة على موقع مصرف سورية المركزي.

٣- العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي:

بناء على الدراسات المرجعية التي تناولت علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي و هي كثيرة، نجد أنه لا يوجد اتفاق واضح حول العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي، بشكل عام ، وتختلف النتائج حسب الهيكل الاقتصادي و القدرة التنافسية و البيئة التجارية للبلد المدروس، كون سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر على الاستثمار والاستيراد والتصدير (Yujing Han,2019)

ويمكن القول بأن هناك فرضيتان مختلفتان حول العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي (Aman&Khan,2013)، ففي وجهة النظر التقليدية، يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى نمو اقتصادي تقوده الصادرات عن طريق تعزيز الربحية والقيمة المضافة ما يشجع على زيادة الإنتاج ، بينما ذهبت الدراسات المرجعية الحديثة، حول هذه العلاقة في الاقتصادات النامية، لوجود علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الصرف (بالتالي انخفاض قيمة العملة) والنمو الاقتصادي، لأن انخفاض قيمة العملة سيرافقه زيادة الأسعار بالعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار للمدخلات الوسيطة المستوردة المستخدمة في العملية الإنتاجية و ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي تراجع مستوى الإنتاج و النمو الاقتصادي. و تسعى الدراسة الحالية للكشف عن العلاقة بين نمو سعر الصرف في النمو الاقتصادي الحقيقي في سورية.

٤- نموذج ARDL (AUTO Regressive Distributed Lag Model)

حيث أن استخدام اختبارات التكامل المشترك التي تعتمد اعتماداً أساسياً على Engle and Granger (1987) و (1988) Johansen و (1990) Johansen and Juselius تشترط في الدرجة الأولى أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (حمد وعطية، ٢٠٠٥) ، وبالتالي فإن هذه الاختبارات غير صالحة الاستخدام في حالة وجود اختلاف في درجة التكامل للمتغيرات الأمر الذي جعل كل من Pesaran and Shin (1999) و Pesaran et al. (2001) لإدخال نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model, AR(p) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model ، و من ثم يتم اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهج ARDL عن طريق اختبار مطور من قبل Pesaran et al. (2001) يدعى " اختبار الحدود Bound Test (العشعوش، ٢٠١٨) ، يتميز اختبار الحدود وفق ARDL بما يلي:

- يفترض أن جميع متغيرات النموذج متغيرات داخلية.

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة (بخلاف اختبار Johansen الذي يفترض أن تكون درجة التكامل واحدة لجميع المتغيرات)
- يمكن تطبيقه عندما يكون عدد المشاهدات محدود و يعطي نتائج جيدة بعكس الاختبارات الأخرى للتكامل المشترك التي تشترط عدد كبير من المشاهدات لتعطي نتائج جيدة
- بناء على ما سبق فإن استخدام اختبار ARDL يتم عبر ثلاث مراحل و هي (Nkro; Uko, 2016):
- ١ - يتم فيها اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي UECM الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta IY_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta Iy_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta Ix_{t-i} + \alpha_1 Iy_{t-1} + \alpha_2 Ix_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث :

- Δ : تشير معامل الفرق للمتغيرات .
- P و q : تشير إلى فترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع و المتغير المستقل (من غير الضروري أن تكون عدد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات متطابقة) .

Short-run Relationship : معاملات العلاقة قصيرة الأجل β_2 ، β_1

Long-run Relationship : معاملات العلاقة طويلة الأجل α_1 ، α_2

- ε_t : يشير إلى حدا لخطأ العشوائي تباينه ثابت و متوسطه الحسابي معدوم و ليس لديه ارتباط ذاتي بين حدوده.
- يعتمد اختبار الحدود على مؤشر الاختبار (**F** اختبار) **Wald** الذي يتبع لتوزيع فيشر لاختبار وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المعادلة (١) ، ويمكن صياغة الفرضيتين العدم والبديلة كآتي:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك ($\alpha_1 = \alpha_2 = 0$)

الفرضية البديلة : يوجد تكامل مشترك ($\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$)

- فعندما تكون قيمة **F** المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا يتم رفض فرضية العدم وبالتالي المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، وعندما تكون قيمة الاختبار **F** المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة الدنيا، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم، وبالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

يرتبط اختبار الحدود (اختبار والد) بمجموعة من العوامل مثل :

- درجة تكامل المتغيرات في النموذج ARDL ، $I(0)$ أو $I(1)$.

- عدد المتغيرات المستخدمة في النموذج.

- احتواء نموذج ARDL على ثابت أو مركبة اتجاه عام.

- حجم العينة.

- ٢- بعد ثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، يتم تقدير معادلة الأجل الطويل باستخدام الصيغة

الآتية

العلاقة رقم (٢-٤):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i y_{t-i} + \sum_{t=0}^q \delta_i x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتشير θ و δ حيث p و q إلى فترات الإبطاء المستخدمة، و ε_t حد الخطأ العشوائي.

يتم اختيار درجة الإبطاء في نموذج ARDL بالاستناد إلى معيار Akaike Criterion (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC) وذلك قبل تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS وذلك بغرض إلغاء الارتباط الذاتي بين حدود متغير الخطأ العشوائي و حسب (Pesaran and Shin (2009) يوصى باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى في حالة البيانات السنوية.

٣- استخلاص معاملات النموذج ARDL لحركات التوازن قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) الآتي:

العلاقة رقم (٤-٣)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{t=0}^q \delta_i \Delta x_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + u_t$$

يمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، و يعبر عن البواقي الناتجة عن معادلة التكامل المشترك المقدر رقم

(١) و

ψ يعبر عن معامل سرعة التصحيح الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

٤-١ الجانب التطبيقي والعملي:

تم تحديد المتغير التابع بمعدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة: معدل نمو سعر الصرف الحقيقي، نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري.

-اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية المدروسة :

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه قمنا بإجراء اختبار لمعرفة مستوى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة للتعرف على درجة التكامل لكل سلسلة، باعتبار أن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني. و الجدول رقم (٤-١) يعرض نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على السلاسل الزمنية المدروسة (عبد القادر، ٢٠١٥) و تنص فرضية العدم على احتواء السلسلة على جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

جدول (٤-١) نتائج اختبار الاستقرار للمتغيرات (عند المستوى و عند أخذ الفروق الأولى)

Prob.	الفروق الأولى		Prob.	المستوى		المتغير
	T الجدولية	T المحسوبة		T الجدولية	T المحسوبة	
**٠.٠٠٠	-3.02	٥.٤-	٠.١٤	-3.02	-٢.٤	RGDP _{GR}
**0.01	-3.01	-3.68	٠.٢١٧	-3	-2.18	EXR _{GR}
**٠.٠٠١	-3.02	-3.56	٠.٩٩	-3.020	1.261	INV
**0.00	-3.02	-4.95	٠.٤٩	-3.02	-3.53	OPN

المصدر: نتائج تطبيق اختبارات الاستقرار باستخدام البرنامج Eviews 10 حيث ان ** تشير للمعنوية عند مستوى ٥%.

يلاحظ من الجدول السابق أن جميع المتغيرات استقرت عند المستوى الأول، و بالتالي يمكننا الانطلاق لتقدير نموذج ARDL .

- تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL:

يعتبر نموذج ARDL المبني على نموذج تصحيح الخطأ UECM و اختبار الحدود Bound Test المقترحة من قبل (Pesaran et al. (2001) الأنسب لدراسة التكامل المشترك ، حيث يتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج ARDL الآتي:

العلاقة رقم (٤-٤)

$$\Delta IY1_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta IY1_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta IX1_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_3 \Delta IX2_{t-i} + \alpha_1 IY1_{t-1} + \alpha_2 IX1_{t-1} + \alpha_3 IX2_{t-1} + \varepsilon_t$$

و باختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول (٢-٤) وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة عند مستوى الدلالة 10% و ٥% حيث قيمة الاختبار المحسوبة (11.91) أكبر من القيمة الحرجة العليا.

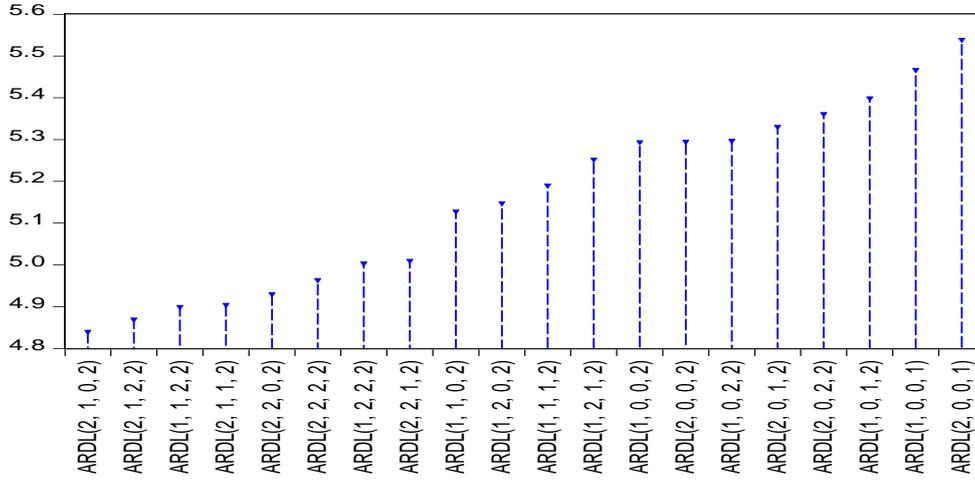
جدول رقم (٢-٤) نتائج اختبار التكامل المشترك

l=1	l=0	Signif.	اختبار الحدود F-Bounds Test	فرضية العدم : لا توجد علاقة توازن طويلة الأجل
3.2	2.37	%١٠	١١.٩١١٦٤	
3.67	2.79	%٥		
4.08	3.15	%٢.٥		
4.66	3.65	%١		

المصدر: نتائج الاختبار باستخدام البرنامج. 10 Eviews

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة، قمنا بتقدير معادلة التوازن طويلة الأجل وفق الصيغة الواردة في العلاقة رقم (٤-٤) ولكن قبل تقدير العلاقة قمنا اختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج، بالاعتماد على معيار Akaike ، و من خلال النتائج المعروضة في الشكل (٤-١) نختار النموذج (٢-١-٠-٢) و هذا يعني اختيار درجتي إبطاء لمتغير الناتج المجلي الإجمالي و درجة إبطاء لمتغير نمو سعر الصرف و درجتي إبطاء لمتغير درجة الانفتاح التجاري.

الشكل (٤-١) اختيار درجات التباطؤ للنموذج ARDL
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج للحصول على المعلمات الخاصة بحركتي التوازن قصيرة وطويلة الأجل و معادلة التوازن طويلة الأجل.

جدول رقم (٤-٣) نتائج تقدير نموذج ARDL

Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0171	2.85	1.7	4.87	C
0.0001	-6.173	0.15	-0.95	RGDPGR(-1)
0.0011	-4.53	0.04	-0.2	REXR(-1)
0.7693	0.30	0.04	0.01	INV(-1)
0.0001	-6.63	1.27	-8.4	OPN(-1)
0.0529	-2.1	0.12	-0.26	D(RGDPGR(-1))
0.0016	-4.28	0.01	-0.08	D(REXR)
0.3309	-1.021	3.78	-3.8	D(OPN)
0.0033	3.82	9.73	3.72	D(OPN(-1))

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نلاحظ من الجدول أن معظم معلمات الأجل الطويل في نموذج ARDL معنوية إحصائياً، ويمكننا بالتالي استخلاص علاقة التوازن طويلة الأجل.

جدول رقم (٤-٤) تقدير علاقة التوازن طويلة الأجل.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.75	0.024	-0.218	REXRGR
0.77	0.292	0.047	0.014	INV
0.0001	-6.662	1.32E-08	-8.8	OPN
0.008	3.2950	1.548	5.101	C

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

من خلال النتائج السابقة يمكننا صياغة العلاقة التوازنية طويلة الأجل كالآتي:

العلاقة رقم (٤-٥)

$$RGDP_{GR} = -0.218 * REXR_{GR} + 0.014 * INV - 8.8 * OPN + 5.101$$

و يلاحظ من علاقة التوازن طويلة الأجل أن معلمة متغير سعر الصرف معنوية إحصائياً لأن قيمة الاحتمال الناتجة تساوي ٠.٠٠٠٠ و هي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائي، و بالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بأن المعلمات معدومة و نقبل الفرضية البديلة بأن هذه المعلمة مختلفة معنوياً عن الصفر، كما يلاحظ معلمة متغير نسبة الاستثمارات المحلية للناتج المحلي الإجمالي غير معنوية إحصائياً لأن قيمة الاحتمال الناتجة تساوي ٠.٧٧ و هي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائي 5% و بالتالي نقبل فرضية العدم بأن هذه المعلمة لا تختلف عن الصفر، و أن معلمة متغير درجة الانفتاح التجاري معنوية إحصائياً لأن قيمة الاحتمال الناتجة تساوي ٠.٠٠٠٠١ و هي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائي 5% و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، و بالانتباه إلى إشارة معلمة متغير سعر الصرف نجدها سالبة، أي توجد علاقة عكسية طويلة الأجل بين نمو سعر الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي وهو ما يتوافق مع بعض المرجعيات الأدبية التي تقول أن طبيعة العلاقة ((عكسية)) بين انخفاض قيمة العملة (ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية) و النمو الاقتصادي، يفسر ذلك بكون ارتفاع سعر الصرف يقلص الصادرات الوطنية و يضخم أسعارها نتيجة زيادة تكلفتها و يزيد الاعتماد على الواردات، و يشكل عجزاً في الميزان التجاري و يخفض الناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي. و بالنسبة لإشارة معلمة متغير الانفتاح التجاري نجدها سالبة و تفسر عدم فعالية درجة الانفتاح التجاري في زيادة الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، باتجاه نمو الواردات نحو الارتفاع بنسب أعلى من نمو الصادرات وهذا ما يخفض الناتج المحلي الإجمالي كما ذكرنا سابقاً. أما بخصوص معاملات التوازن قصيرة الأجل، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤-٥) أن معلمة متغيري نمو سعر الصرف ومعلمة القيمة السابقة لمتغير درجة الانفتاح التجاري معنويتين إحصائياً

جدول رقم (٤-٥) معاملات التوازن قصيرة الأجل.

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0167	-2.87	0.092	-0.266	D(RGDPGR(-1))
0.0000	-7.013	0.011	-0.082	D(REXR)
0.1976	-1.38	2.80E-09	-3.86	D(OPN)
0.0008	4.7	7.91E-09	3.72	D(OPN(-1))
0.0000	-9.13	0.14	-0.95	CointEq(-1)

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نستنتج من الجدول السابق وجود تأثير (-٠.٠٨٢) سلبي ومعنوي (٠.٠٠٠٠) في المدى القصير بين متغير نمو سعر الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي، و تأثير غير معنوي بين قيمة درجة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، ووجود تأثير معنوي (٣.٧٢) إيجابي و معنوي (٠.٠٠٠٠٨) في المدى القصير بين القيمة السابقة لمتغير الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي الحقيقي.

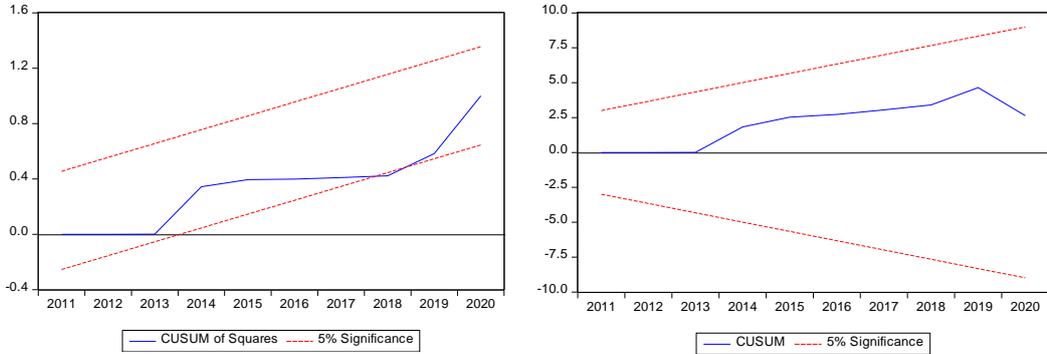
و بالانتباه إلى القيمة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ cointEq(-1) (-٠.٩٥) و المعنوية (٠.٠٠٠٠) نستنتج أن الشرطين (اللازم والكافي) متحققين، ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، وأن

نسبة ٩٥ % من الاختلالات قصيرة الأجل سيتم تصحيحها في واحدة الزمن السنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

بعد الانتهاء من تقدير النموذج، وللتأكد من خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية، ولمعرفة مدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، سنستخدم اختبار ثبات النموذج Stability Test وهو موضح في الشكل رقم (٤-٢) الآتي المتضمن نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of Squares. حيث يلاحظ أن النموذج المقدر، وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، ثابت على كامل الفترة الزمنية المدروسة و لا وجود انقطاعات هيكلية عند مستوى دلالة 5%، وكذلك يلاحظ باختبار CUSUM of Squares وجود ثبات للنموذج بشكل عام و بينما نلاحظ وجود عدم ثبات للنموذج في الفترة بين الأعوام ٢٠١٨ بسبب حدوث

(صدمة) تقلب في اتجاه معدل النمو في سعر الصرف خلال عام ٢٠١٨ حيث اتجه سعر الصرف نحو الثبات في القيمة بعد فترة طويلة من الاتجاه نحو التزايد .

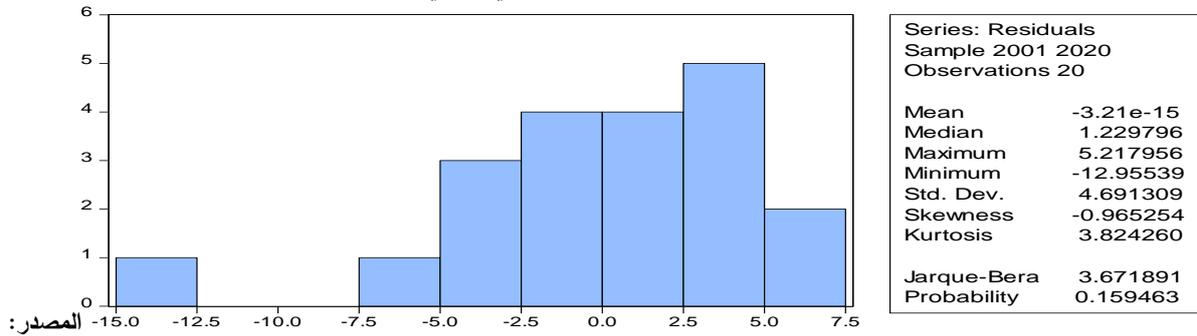
الشكل رقم (٤-٢) اختبار ثبات النموذج



المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

و تم التأكد من خلال الشكل (٤-٣) من أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث وجدنا أن قيمة احتمالية اختبار Jarque-bera (0.15٩) أكبر من ٠.٠٥ و بالتالي نقبل فرضية العدم أي أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة ٥%

الشكل رقم (٤-٣) التوزيع الطبيعي للبواقي.



مخرجات برنامج Eviews-V.10

و أيضاً تم التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي و جزئي لبواقي النموذج، حيث نلاحظ من الجدول الآتي أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار Ljung-Box - أكبر من ٥% مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي المقدر كما هو موضح في الجدول رقم (٤-٦) الآتي.

جدول رقم (٤-٦) اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Prob.	Q-Stat	PAC	AC	
0.606	0.2667	0.11	0.11	1
0.189	3.3299	0.353	0.361	2
0.293	3.7188	0.07	0.125	3
0.43	3.8278	-0.236	-0.064	4
0.551	3.9881	-0.158	-0.075	5
0.645	4.2344	0.027	-0.09	6
0.706	4.6186	0.028	-0.107	7
0.731	5.2417	-0.104	-0.131	8
0.736	6.0397	-0.147	-0.141	9
0.706	7.2028	-0.102	-0.162	10
0.782	7.2115	0.137	-0.053	11
0.805	7.737	0.005	-0.096	12

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-V.10

إضافة لما سبق فقد تم أيضاً إجراء اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test، فوجدنا أن قيمة الاحتمالية لاختباري Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH تساوي على التوالي ٠.٧٥ و ٠.٢٥ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥% مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين سلسلة البواقي. من خلال كل ما سبق يمكننا الاستنتاج بأن النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية وعليه يمكننا اعتباره مناسباً للمتغيرات المدروسة .

النتائج:

١- أظهرت الدراسة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين نمو سعر الصرف الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي، و حيث أن المتغيرات المدروسة متكاملة فيما بينها خلال فترة الدراسة، وهذا يدل أن هذه المتغيرات لن تتحرف كثيراً في الأجل الطويل، و بالتالي فإن اختيار سعر الصرف المناسب الذي يحسن النمو الاقتصادي الحقيقي (المقاس مع الأخذ بالاعتبار للتضخم) لن يكون فعالاً ما لم يستهدف الاستفاد من مزايا الانفتاح التجاري بزيادة الصادرات مع خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات.

٢- أظهرت الدراسة أنه في الأجل الطويل، وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نمو سعر الصرف و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة المدروسة، و وجود علاقة عكسية معنوية بين درجة الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وعدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمارات المحلية و النمو الاقتصادي.

٣- أظهرت الدراسة أنه في الأجل القصير، وجود علاقة معنوية عكسية بين نمو سعر الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي ، ووجود علاقة معنوية طردية بين القيمة السابقة لدرجة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي الحقيقي وأن نسبة ٩٥ % من الاختلالات قصيرة الأجل سيتم تصحيحها في واحدة الزمن السنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

التوصيات:

١- كون طبيعة العلاقة بين نمو سعر الصرف و النمو الاقتصادي الحقيقي (عكسية) فذلك يوجب على صانعي القرار، في إطار السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، العمل على الحد من انخفاض قيمة العملة (ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية) من خلال البحث عن مصادر لزيادة المعروض النقدي من القطع الأجنبي و تخفيض الطلب عليه و بالتالي تحسن قيمة الليرة السورية. ولعل أهم خطوة في هذا المجال دعم الصادرات الوطنية و دعم الإنتاج المحلي و المشروعات الصغيرة المنتجة، و قد يكون ذلك من خلال تطبيق أسعار صرف قطاعية تحفز قطاع الصادرات و تحد من الواردات وتجذب الحوالات الخارجية الشخصية للقنوات الرسمية.

٢- العمل على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف لأنه يساهم في تشجيع و جذب الاستثمارات المحلية الداخلية و الخارجية التي ترفع مستوى الإنتاج الوطني و تزيد المعروض من السلع الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار و يزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي و يحقق النمو الاقتصادي الحقيقي.

٣- نظراً لعدم فعالية التجارة الخارجية في زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي (باعتبار أن درجة الانفتاح التجاري ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي) وبسبب تراجع الصادرات الوطنية مقابل زيادة الواردات تحديداً أثناء فترة الحرب، يجب على صانعي القرار العمل على تشجيع الإنتاج المحلي وتحقيق استقرار في قيمة الليرة السورية ودعم الصادرات المتراجعة بسبب ارتفاع تكاليفها الناتج عن انخفاض قيمة العملة (ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة)

٤- الخروج من صدمة ارتفاع أسعار الصرف وانخفاض القوة الشرائية و العمل على تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي في سورية و الاعتماد على سياسة التنوع الاقتصادي و الاهتمام أكثر بالقطاعات الإنتاجية وخاصة الإنتاج الزراعي و التصنيع الزراعي و تركيز الإنفاق العام عليها مما يؤدي لزيادة المعروض من المنتجات في الأسواق و بالتالي خفض الأسعار و تعزيز القوة الشرائية و يحقق النمو الاقتصادي.

المراجع :

- الأطرش، الطاهر. ٢٠٠٣، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- الإسكوا. ٢٠١٨، مسح التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا.
- البناء، إسلام. ٢٠٢٣، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر في ضوء نظم الصرف المطبقة خلال الفترة ١٩٩١-٢-١٩، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، معرف الوثائق الرقمي: ١٠.٢١٦٠٨ / 1091. 45. 77749. aja. 2021.
- جمعة، محمد. ٢٠٠٥، أثر السياسة النقدية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.
- حسين عوض الله، زينب. ٢٠٠٨، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر.
- حمد ، عبد القادر ؛ عطية ، عبد القادر ٢٠١٥. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق . الدار الجامعية للنشر ، مصر ، ٥٠.

- الخوري، إيلي. ٢٠١٧، أثر تغيرات سعر الصرف على ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (٢٠٠٧-٢٠١٤)، مجلة جامعة دمشق، سوريا، دمشق .
- عثمان عبد الله، ياسين. ٢٠٢٣، آثار صدمات سعر الصرف الأجنبي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الاسنة الحادية والعشرون ، العدد ٧٧.
- العشوش، أيمن. ٢٠١٠، محددات الإنفاق الحكومي في سورية للفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٥ ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣٢، العدد ٤٩، ١٨-٦٨.
- العشوش، أيمن . ٢٠١٨، استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .مجلة جامعة طرطوس ، العدد (٢)، المجلد (٣) ٢٣-٣٣.
- غدير، هيفاء . ٢٠٠٨، الإنفاق العام و دوره التنموي في الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٠) ، العدد (٣) ١٤١-١٥١.
- غدير، هيفاء . ٢٠١٠، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، دمشق.
- قسم البحوث. ٢٠٠٦ ، إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، مجلة الاقتصاد والنقل، سورية.
- مصرف سورية المركزي ، <http://www.banquecentrale.gov.sy>
- هيبه، إلهام. ٢٠١٧، تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في مصر (١٩٩٣-٢٠١٣)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المعهد العالي للحسابات والمعلومات، جامعة طنطا ، مصر .
- هيئة تخطيط الدولة ، ٢٠٠٥

المراجع الأجنبية:

- AMAN, Q; KHAN, S. 2013, *Linkages between Exchange Rate and Economic Growth in Pakistan. European Journal of Law and Economic* ,VOL 44 ,N(1), pp. 157-164.
- Han, Y. 2019, *The Impact of Exchange Rate Fluctuation on Economic Growth*, Atlantis Press SARL, VO146, P 29-33
- Ha, J , M. M. Stocker, H. Yilmazkuday. 2020, *Inflation and Exchange rate pass-through*, *Journal of International Money and Finance*, Department of Economics, Florida International University, Miami, USA, FL3319.
- NKORO, E; UKO, A. 2016, *Autogressive Distributed Lag (ARDL) Contegration technique Application and interpretation. Journal of statistic and econometric methods*, Vol.(5), N.(4), pages 63-91.
- OSMAN, KH. 2023, *The nexus between remittance, trade openness, exchange rate and economic growth of seven countries' economies. Frequency domain analysis*, Heliyon Journal, VOL9, e21554.
- ÖZCAN, K. 2020, *Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in the Turkish Economy*, *Bandırma Onyedi Eylül University*, NO.1, DOI: 10.5817/FAI2020-1-2 , Turkey.
- SCRP. 2013, *Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis*, *Syrian center for policy Research*.
- SOUBBOTINA, T. 2004. *Economic Growth An Introduction to Sustainable Development*. 2nd.ed., *The World Bank* , Washington, D.C. , U.S.A, 12.

- TODARO, M & Smith ,S,2003. *Economic Development*. 8th .ed., Addison Wesley, Boston, U.S.A,85.
- TANG, X; ZHOU, J.2012, *Nonlinear Relationship Between The Real Exchange Rate And Economic Fundamentals: Evidence From China And Korea*, *Journal of International Money and Finance*. Doi: 10.1016/. 2012. 55.
- TARAWALIE,A .2010 , *Real Exchange rate and economic growth Evidence from Sierra lone in south African(1990-2006)*. *Journal of Economic and Management Sciences*. South African,VOL13 , NO. 1.